



Iraqi-Turkish relations and their impact on Kurdistan Region 2003-2017

Dr. Abbas Fadhel Atwan *

Tikrit University- college of Political Science

abbas-fadil2@tu.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received 4 Apr 2019
- Accepted 17 Apr 2019
- Available online 5 May 2019

Keywords:

- Iraqi-Turkish relations
- Kurdistan
- Baghdad
- International studies

Abstract: The recent developments in the region, especially Iraq and Syria, represented a historic opportunity for the Kurds, which made them an important player with international support and paved the way for partition and federalism. There is no dispute that the referendum is consistent with general principles such as the right of peoples to self-determination, Others with the Iraqi constitution and mechanisms of independence recognized, but it strengthens the position of the region in negotiations with Baghdad, has raised the date of a referendum on the independence of the Kurdistan region on 25 September 2017 And the political situation in Iraq and Turkey after the referendum of the Kurdistan region, As a result of the failure of each of them to agree to reject the results of the referendum secession of the Kurdistan region and the intensification of sanctions on the region, but also strengthened military and security cooperation between their countries after months of tension between them.

* **Corresponding Author:** Abbas Fadhel Atwan, **E-Mail:** abbas-fadil2@tu.edu.iq ,**Tel:**009647702005323,
Affiliation: Tikrit University- college of Political Science

العلاقات العراقية - التركية وتأثيرها على إقليم كردستان 2003-2017

م.د. عباس فاضل عطوان

كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت

abbas-fadil2@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 4/نيسان/2019
- القبول : 17/نيسان/2019
- النشر المباشر : 5/5/2019

الكلمات المفتاحية :

- العلاقات العراقية - التركية
- كردستان
- بغداد
- الدراسات الدولية

الخلاصة : لقد مثلت التطورات الأخيرة بالمنطقة لا سيما العراق وسوريا فرصة تاريخية للأكراد جعلت منهم لاعباً مهماً يحظى بدعم دولي، ومهدت الطريق لسيناريوهات التقسيم والفدرالية، ولا يوجد خلاف على أن إجراء الاستفتاء يتفق مع مبادئ عامة مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكنه يصطدم من جهة أخرى مع الدستور العراقي وآليات الاستقلال المتعارف عليها، إلا أنه يقوي موقف الإقليم في التفاوض مع بغداد، لقد اثار تحديد موعد إجراء استفتاء لاستقلال إقليم كردستان في 25 أيلول 2017 حفيظة الكثير من الاطراف والجهات السياسية الداخلية والإقليمية، حيث عبّرت بعض الدول لاسيما دول الجوار وتحديدا تركيا عن رفضها القاطع لهذا الاستفتاء، ورغم إن العلاقة بين البلدين مرت بأزمات خلفت شكوكا بينهما، ولكن هناك مصالح وأولويات استراتيجية برزت لكل من العراق وتركيا بعد استفتاء إقليم كردستان، ما ترتب عليه عدم اكتفاء كل منهما بالاتفاق على رفض نتائج استفتاء انفصال إقليم كردستان وتكثيف العقوبات على الإقليم، بل عززا أيضا التعاون العسكري والأمني بين بلديهما بعد شهور من التوتر بينهما.

المقدمة :

تمثل المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية القاعدة التي تقوم عليها العلاقات الدولية بشكل عام والعراق مع محيطه الدولي والاقليمي ومنها تركيا بشكل خاص، إذ تمتلك تركيا اقتصاداً متنوعاً وامكانيات صناعية، وزراعية، وتجارية، ومائية كبيرة، وترتبط بالعالم العربي ولاسيما العراق بعلاقات دينية وتاريخية متميزة، ويعد الموقع الجيو _ استراتيجي لتركيا منفذاً هاماً لنفط العراق. إن الدولتين أقامتا تعاوناً وثيقاً بشأن ثلاثة مواضيع منذ نيلهما استقلالهما ولغاية الان، الموضوع الأول هو التعاون ضد المجموعات الانفصالية التي تهدد أمن واستقرار البلدين، والموضوع الثاني هو تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية. وأما الموضوع الثالث فهو حاجة البلدين لبعضهما البعض بشأن المصادر الطبيعية التي تمتلكانها وهما النفط بالنسبة للعراق والمياه بالنسبة لتركيا.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من كونه يدرس العلاقة بين أطراف ثلاثة، دولتين هما العراق وتركيا وأهميتهما الاستراتيجية والاقليمية، فضلاً عن إقليم كردستان العراق الطامح للانفصال.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مؤداها، أن العلاقة بين إقليم كردستان العراق وتركيا قد وصلت إلى مرحلة متطورة ومتقدمة ولكن عندما تشعر تركيا بأن هناك تهديد لأمنها القومي من أي جهة كانت ومنها إقليم كردستان العراق فإنها تسعى

بشكل جاد وحازم لإبعاد ذلك التهديد والخطر أيا كان مصدره، وهكذا تتغير علاقة تركيا بحكومة العراق طبقا لمصالحها الاستراتيجية.

إشكالية البحث: يحاول البحث الاجابة عن تساؤل مفاده، هل علاقة تركيا بالعراق تؤثر في تغيير أو إيقاف القرارات التي ممكن أن تتخذها حكومة اقليم كردستان العراق أم لا؟، وكيف تؤثر تلك العلاقة؟ وماهي وسائل التغيير؟
هيكلية البحث: قسم البحث إلى ثلاثة مطالب تضمن الأول العلاقات العراقية التركية قبل أحداث 2014م، بينما تناول الثاني العلاقات العراقية التركية بعد أحداث 2014م، فيما اختتم المطلب الثالث تأثير تطور العلاقات بين العراق وتركيا على اقليم كردستان العراق وكالاتي:

المطلب الاول: العلاقات العراقية- التركية قبل احداث 2014.

المطلب الثاني: العلاقات العراقية التركية بعد احداث 2014.

المطلب الثالث: تأثير تطور العلاقات العراقية -التركية على اقليم كردستان بعد 2014.

المطلب الاول: العلاقات العراقية- التركية قبل احداث 2014م.

تعد سنة 2014 فترة مفصلية في تاريخ العراق، أثرت فيما بعد بعلاقاته الدولية والإقليمية لا سيما علاقات العراق مع تركيا وفي هذا المطلب سنحاول دراسة العلاقات العراقية التركية قبل دخول "داعش" إلى العراق سنة 2014 وعلاقة حكومة اقليم كردستان مع تركيا.

أولاً. العلاقات العراقية التركية قبل دخول "داعش"

عندما بدأت الولايات المتحدة الأميركية تخطط لغزو العراق واحتلاله، (آذار، نيسان 2003) حاولت إقناع الحكومة التركية المشاركة في الحرب، ومع أن معظم المراقبين والمحللين الاستراتيجيين قالوا بأن تركيا يمكن أن تكون من اللاعبين العسكريين الأساسيين في الحرب على العراق، لكن البرلمان التركي الذي كان يسيطر عليه نواب حزب العدالة والتنمية المعروف بتوجهاته الإسلامية بزعامة السيد رجب طيب اردوغان رفض أي مشاركة عسكرية تركية في الحرب، وجاء الرفض التركي على خلفية أمرين مهمين أولهما إن التوجه السياسي التركي على المستوى الاقليمي ومن ضمنه العراق تركز في العمل على تفسير المشكلات وتغيير صورة تركيا لدى الجوار ومنهم العراق كبلد يسير نحو تجديد علاقاته الاقليمية والدولية مما يفسح مجال للمناورة السياسية تجاه الدول الاخرى ولاسيما العراق الذي يعد من اهم دوائر التحرك السياسي والاستراتيجي التركي، وامتلاك قدرات التأثير في الاقليم المجاورة⁽¹⁾. ان تركيا نأت بنفسها، احتراماً لإرادة الشعب العراقي وحقه في تقرير مصيره وخياراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، عن ان تكون طرفاً منحازاً لأي مكون من مكونات الشعب، وتمثل هذا في⁽²⁾:

¹ حيدر علي حسين، العراق في الاستراتيجية التركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 60، جامعة بغداد، 2015، ص144.

² لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية- الامريكية 2003-2006، مركز الدراسات الاقليمية، العدد4، السنة الثامنة، جامعة الموصل،

2007، ص43. وكذلك ينظر: صحيفة الحياة السعودية، تركيا لن تشارك في الحرب، العدد816780 لسنة 2014، ص1.

1. رفض تركيا تسخير المطارات والاراضي التركية لتقديم اي دعم لوجستي لقوات الغزو الاميركية عام 2003 رغم انها عضو في حلف شمال الاطلسي.

2. اعلان استعدادها لتقديم هذا الدعم لتلك القوات عند انسحابها من العراق وفقا للاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الاميركية، مما يؤشر وقوف تركيا ضد الغزو لأنه متقاطع مع ارادة الشعب العراقي ووقوفها مع الانسحاب لأنه ينسجم مع ارادته .

احدث الموقف التركي ازمة حادة في العلاقات التركية الاميركية، وبعد بناء جسور الثقة بين الحكومة التركية والاميركية تبلورت المعادلة التركية في العراق منح تركيا حصة في اعادة بناء العراق وكلمة في الوضع السياسي الداخلي، مقابل إرسال قوات تركية تساهم في تخفيف الابعاء والخسائر عن الاميركيين⁽¹⁾.

عرف حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بسياسته الخارجية المتمثلة بتصفير المشاكل مع دول الجوار، حيث تبنى قيام علاقات أعمق مع العراق وقد نتج عن هذا الدافع قيام روابط مؤسسية على أعلى المستويات مع بغداد، ومع انتهاء حرب عام 2003 واقامة مجلس الحكم العراقي سارعت تركيا لإقامة علاقات مع العراق وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع العراق ولاستمرار تدفق النفط اليها عبر كركوك، وكما شاركت في المؤتمرات المتعددة التي عقدت بشأن العراق لاسيما الاقليمية والتي تتعلق بدول الجوار العراقي والتي كانت تؤكد في جميع المؤتمرات على اهمية الحفاظ على وحدة العراق واستقراره ومنع تسلل ارهابيين عبر اراضيها⁽²⁾.

انفتحت تركيا بعد عام ٢٠٠٣ على العراق اقتصاديا وذلك باعتمادها نهجاً قد يكون أكثر استدامة من خلال تبنيها القوة الناعمة والتي تعني تحقيق النفوذ من خلال الثقافة والتعليم والتجارة ومن أجل تعزيز تلك العلاقات فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم في ٧ آب ٢٠٠٧ أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري المالكي الى أنقرة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتطوير آلية الحوار والتنسيق المشترك في القضايا الأمنية والاقتصادية بما يحقق مصالح الطرفين⁽³⁾.

في تموز ٢٠٠٨ قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بزيارة الى بغداد هي الاولى من نوعها لمسؤول تركي منذ العام ١٩٩٠، وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقية إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي، وتفيد الاتفاقية على أن الطرفين

¹ منى حسين عبيد، "العلاقات العراقية التركية واثرا في استقرار العراق"، مجلة دراسات دولية العدد 60، بغداد، 2013، ص 101.

² عزيز جبر شلال، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الاول، المجلد الخامس، جامعة القادسية، العراق، حزيران 2012، ص 50.

³ رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان 2011، ص 320. وكذلك ينظر: تركيا والعراق يوقعان اتفاقا لمكافحة الارهاب، صحيفة البيان، مؤسسة دبي للإعلام، الامارات العربية المتحدة، العدد 794253 في 29 ايلول 2007.

"يعيدان التزامهما بعناصر ومبادئ التعاون المشترك المشبته في مذكرة التفاهم" الموقعة من قبل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في تركيا بتاريخ 7 آب، 2007، إضافة إلى النقاط التالية⁽¹⁾:

1. دعم جهود الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب والحفاظ على استقلال العراق وسيادته الكاملة ووحدة أراضيه.
2. الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في احترام الحدود الدولية المعترف بها، والتعهد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
3. احترام أمن أراضي كل من البلدين للآخر، ودعم جهودهما المشتركة لمنع تنقل الإرهابيين (حزب العمال الكردستاني التركي المحظور) والأسلحة غير الشرعية من وإلى العراق.
4. دعم التعاون المستمر بين نائب رئيسي أركان الجيش العراقي والتركي في جهودهما لإتمام اتفاقية التعاون العسكري لتدريب وتعليم الضباط العراقيين.

العلاقات ما بين العراق وتركيا تنطوي على مجالات للتعاون من جهة ومشكلات وتعقيدات من جهة أخرى، وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات السياسية يصيها نوع من التدهور أحياناً فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين العراق وتركيا بلغت أوجها، علماً بأن الجانب الأكبر منها كان يتم بين تركيا وإقليم شمال العراق، فبالنسبة للعراق تشكل تركيا مدخلاً حيوياً لوارداته التجارية، ومنفذاً مهماً لتصدير نفطه عبر أنابيب النفط التي تمر من خلال الأراضي التركية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إلى أسواق النفط العالمية، أما بالنسبة لتركيا فإنها تدرك ضرورة تواجدها على الساحة العراقية التي تتطلب المزيد من الشركات للعمل في مجالي الإعمار والاستثمار⁽²⁾. كما تم التوقيع على مذكرة التفاهم الاقتصادي الشامل بين البلدين في 2009/3/24 أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق وشملت الاتفاقية القطاعات التالية: قطاعات الصناعات الهندسية، قطاعات الصناعات الكهربائية، قطاعات الصناعات الانشائية، قطاعات الصناعات الغذائية، فضلاً عن التعاون في مجال المياه⁽³⁾. وبلغت ذروتها في قمة تشرين الأول 2009 عندما تم توقيع ما يزيد على 40 مذكرة تفاهم حول مواضيع تتراوح بين الحوار الأمني الاستراتيجي إلى التجارة والتعاون في مجال الطاقة⁽⁴⁾.

للعلاقات الثنائية بين الدولتين بعد سياسي أظهر بعض علامات التراجع بعد الانتخابات البرلمانية عام 2010 حيث كان رئيس القائمة العراقية إياد علاوي هو المفضل من قبل تركيا بسبب برنامجه السياسي، والذي رأت أنقرة في ذلك فرصة للوصول إلى توافق أكبر مع بغداد، ولأنه لم يستلم السلطة فقد كان ذلك مشكلة بالنسبة لتركيا، وقد تفاقمت المشكلة، ففي

¹. تركيا والعراق يوقعان اتفاقية للتعاون الاستراتيجي، (بغداد "الخليج"، وكالات) : على الرابط الإلكتروني :
<http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/b1d84ecd-241f-4e0b-bb35-cd511b0a3dee>

². محمد غسان الشبوط، العلاقات الاقتصادية التركية العراقية بعد عام 2003، الحوار المتمدن، 2016/9/15. على الرابط الإلكتروني:
<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=531342&r=0>

³. صحيفة الزمان، العدد 3361، بغداد، 2009/8/2.

9. Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up, Baghdad Down the WASHINGTON INSTITUTE for Near East Policy, October 2012.

اليوم الذي تلا الانسحاب الرسمي للقوات الأمريكية من العراق في كانون الأول 2011، وعندما أصدرت بغداد مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتهمة الإرهاب، ومع تتابع التوترات بشأن أزمة الهاشمي أجرى المالكي مقابلة مع صحيفة "وول ستريت جورنال" كشف خلالها مدى توتر العلاقات العراقية التركية (نرحب بقيام تركيا بالتعاون معنا اقتصادياً، ونحن منفتحين تجاههم، لكننا لا نرحب بالتدخل في المسائل السياسية، فتركيا تتدخل من خلال دعم بعض الكتل والشخصيات السياسية لقد اعترضنا باستمرار على تدخل سفيرهم السابق في السياسة المحلية) ⁽¹⁾.

ونقلت "السومرية نيوز" عن المالكي قوله في بيان صدر عقب لقائه رئيس البرلمان التركي جميل جيجك والوفد المرافق له في بغداد إن "العراق يريد علاقات طيبة مع كافة الدول لاسيما دول الجوار، مبنية على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون في مجال مكافحة الارهاب" ⁽²⁾.

هذا التصريح يدل على وجود حالة من التوتر في العلاقات، وهنا يمكن تشخيص بعض أسباب التوتر في العلاقات العراقية التركية ويمكن إيجازها بالاتي:

1. زيارة كركوك العراقية من قبل وزير الخارجية التركي ولقاءه المسؤولين فيها، الحكومة العراقية عدت ذلك انتهاك الأعراف الدبلوماسية والتدخل في شؤونها والاستهانة بسيادتها ⁽³⁾.
2. استمرار العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني انطلاقاً من الأراضي العراقية.
3. توجيه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان اتهام لحكومة العراق المركزية بأنها تتصرف على أساس طائفي فيما تقوم به ⁽⁴⁾.
4. الاتفاق بين تركيا وحكومة إقليم كردستان بشأن النفط في شهر تشرين الثاني من عام 2013، إذ تم توقيع اتفاقية مع حكومة إقليم كوردستان يتم بموجبها تجهيز تركيا 10 مليار متر مربع من الغاز الطبيعي من إقليم كردستان خلال عام واحد.
5. ويعد موضوع المياه من أبرز الملفات الشائكة التي تعترض طريق العلاقات العراقية التركية، إذ غالباً ما تقوم تركيا باستخدام هذه الورقة كأداة لفرض هيمنتها على العراق ولا سيما بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا منذ عام 2002 ⁽⁵⁾.

10. The same source

2. المالكي يدعو تركيا الى التعاون لمكافحة "الارهاب"، صحيفة اخبار العالم، العدد 1538444 الثلاثاء ٢٦ تشرين ثاني 2013.
3. بغداد تدين زيارة أوغلو إلى كركوك، شبكة الميادين الاخبارية، بيروت، 2012/8/2.
4. حنا عزو بهنام، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية - التركية، مجلة مركز الدراسات الإقليمية، العدد 5، جامعة الموصل، 2012، ص 27.
5. فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003_2014)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2014، ص 99.

وصلت العلاقات العراقية التركية إلى أفضل مستوياتها من خلال الزيارات المتبادلة لرئيس وزراء الجانيين وما نتج عن تلك الزيارات من الاتفاقات الاستراتيجية وتوقيع مذكرات تفاهم حول المواضيع المتعلقة بتطوير الجانب العمراني والبنية التحتية للعراق، وهذا يحد ذاته يشكل أدراك تركيا لأهمية العراق في جوانب متعددة في مقدمتها الاقتصاد والطاقة⁽¹⁾.

على الصعيد الاستثماري نمت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين شيئاً فشيئاً بعد سنة 2003، ونتيجة لذلك وصل عدد الشركات التركية العاملة أو المرتبطة بالسوق العراقية إلى حوالي 1500 شركة، وارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق من العام 2003 حتى 2012 بشكل هائل، وبقفزات متتالية من 900 مليون دولار امريكي إلى حوالي 11 مليار دولار امريكي⁽²⁾.

ثانياً. علاقة حكومة كردستان العراق مع تركيا:

العلاقات بين اقليم كردستان وتركيا قديمة، لكنها تحسنت بشكل رسمي بعد انهيار النظام في العراق عام 2003، وامتدت الى كافة المجالات وعلى أعلى المستويات حيث تمخض عن تبادل الزيارات بين أربيل وأنقرة ابرام اتفاقيات متعددة بين الجانيين، وترغب تركيا بتوطيد علاقاتها مع اقليم كردستان لتقوية مكانتها في المنطقة، لا سيما من الناحيتين السياسية والاقتصادية، والأمر ذاته بالنسبة للإقليم الذي يرى في انقرة معبراً مهماً لتعزيز مركزه من الجانيين السياسي والاقتصادي⁽³⁾. الظروف والتعقيدات والمشكلات التي يمر بها إقليم كردستان اجبرت قياداته على اعتماد مبدأ اقامة علاقات جوار على أسس واقعية تأخذ في الاعتبار قبل كل شيء مصلحة الإقليم وشعبه وانجاح تجربته واعتماد مبدأ المصالح المشتركة في علاقاته مع الآخرين سعياً الى فتح آفاق للتقدم باتجاه تحقيق طموحات أوسع وصولاً الى طموح الدولة⁽⁴⁾.

بلغت العلاقات التركية الكردية أدنى مستوى لها عام 2007، عندما اتخذت حكومة إقليم كردستان العراقية قراراً استراتيجياً باللجوء إلى تركيا، إذ رأى الأكراد العراقيين في تركيا حليفهم المستقبلي ضد إيران وسوريا والحكومة المركزية في العراق، حيث كانت تركيا تنتهج موقفاً عدائياً ضد حكومة إقليم كردستان لسبب رئيسي تمثل في امتلاك حزب العمال الكردستاني لقواعد داخل الإقليم استغلته هذه الجماعة لشن هجمات داخل تركيا، ومع ذلك، بادلت تركيا موقف الانفتاح الذي أعربت عنه حكومة إقليم كردستان متخذة في النهاية خطوات اقتصادية تمثلت في إرسال رجال الأعمال وشركات الطيران والبضائع إلى إقليم كردستان⁽⁵⁾. وازدادت خلال الأعوام العشرة الماضية نسبة التبادل التجاري بين إقليم كردستان العراق وتركيا، وبلغت نسبة الصادرات التركية إلى إقليم كردستان العراق عام 2007 ما يقارب 1.4 مليار دولار، وفي عام 2011 تطورت العلاقات الاقتصادية ليحتل الإقليم المرتبة الـ 6 من جملة الأسواق المستوردة من تركيا، وفي عام 2013

¹ أنور عادل المؤمن، مفتاح العلاقات العراقية تجاه تركيا، منتدى وقف كركوك، على الرابط الالكتروني:

<http://www.kerkukvakfi.com/ar/node/22>

² محمد غسان الشبوط، مصدر سبق ذكره.

³ تطور ملموس في العلاقات بين إقليم كردستان وتركيا، رويداو أربيل، 2017/1/8.

⁴ كامران قره داغي، إقليم كردستان وتركيا: "قصة حب" أم مصالح مشتركة؟ صحيفة الحياة، العدد 1675، المملكة العربية السعودية، 5 أيلول 2015.

19. Turkey and the KRG: An Undeclared Economic Commonwealth, the WASHINGTON INSTITUTE for Near East Policy, March 16, 2015.

أصبح في المرتبة الثالثة بقيمة تبادل بلغت آنذاك 8 مليار دولار، كما أن عدد الشركات التركية العاملة في إقليم كردستان العراق عام 2013 بلغ ما يقارب 1500 شركة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: العلاقات العراقية التركية بعد أحداث 2014م.

في هذا المطلب سنتناول العلاقات في المدة التي بدأت في حزيران 2014 ودخول "داعش" الأراضي العراقية، والموقف التركي من الحرب على "داعش" واستفتاء كردستان العراق.

بدأت الأزمة في العراق في أوائل حزيران 2014 عندما استولى تنظيم "داعش" على الكثير من مساحة شمال وشمال غرب العراق، ومع انهيار سيطرة الحكومة العراقية على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية بعد العاصمة بغداد وعلى مناطق واسعة من شمال غرب البلاد خلال ساعات قليلة في حزيران 2014، توقفت تجارة نقل البضائع التركية إلى ما بعد المنطقة الشمالية ويقدر عدد شاحنات الترانزيت التركية التي كانت تذهب إلى العراق بحوالي 70 ألف شاحنة شهرياً (2300 تقريباً يومياً)⁽²⁾.

الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها شرعت في قيادة تحالف دولي ضد تنظيم "داعش" بعد تعاظم قوة التنظيم في العراق وتوسع نطاق سيطرته بعد حزيران 2014، وحاولت تجميع أكبر قدر ممكن من الحلفاء المشاركين والداعمين للتحالف بمختلف الأشكال، من جهة أخرى فإن واشنطن كانت تتطلع إلى مشاركة فعالة من أنقرة تقوم الأخيرة من خلالها بالمشاركة في الغارات الجوية مع فتح القواعد العسكرية على الأراضي التركية لقوات التحالف وكذلك إرسال قوات برية عبر الحدود للقتال ضد "داعش"⁽³⁾.

أولاً. الموقف التركي من الحرب على "داعش":

بذلت تركيا جهداً من أجل أن توضح للمجتمع الدولي خلفيات موقفها وطريقة تفكيرها تجاه حل الأزمة في العراق، والذي استندت فيه على عدة نقاط وتحفظات رئيسية، منها⁽⁴⁾:

1. ترى تركيا أن المواجهة العسكرية مع "داعش" دون معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت لظهوره أمر يفاقم المشكلات بالنسبة للمنطقة، وقد تظهر حركات أكثر خطورة من "داعش" نفسه.
2. تخشى تركيا من احتمالية وصول السلاح المقدم للحرب على "تنظيم الدولة" إلى أيدي مقاتلي حزب العمال الكردستاني وهو ما يعتبر مهددًا خطيراً للأمن القومي التركي، كما أن أنقرة تحفظت على تكوين تحالف من أجل مواجهة تنظيم الدولة فيما لم يتم فعل الأمر نفسه مع حزب العمال الكردستاني.
3. قلق الحكومة التركية من تصفية "داعش" للرهائن الأتراك البالغ عددهم 49 رهينة منذ أن تم اعتقالهم من القنصلية التركية في الموصل في حزيران 2014 وحتى يوم عودتهم في 20 أيلول 2014. وقد شكّلت النقطة سبباً مهماً لتفهم

20. The same source

². علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، الاحد 2015/1/18.

³. محمود سمير الرنتيسي، التحالف ضد "تنظيم الدولة": معطيات وشروط تركيا، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، الاثنين 2014/10/20.

⁴. المصدر نفسه.

الأوساط الغربية إعلان تركيا عدم إمكانية المشاركة المباشرة في التحالف، ويتبع هذا تخوف أنقرة من قيام تنظيم الدولة بتنفيذ أعمال انتقامية داخل الأراضي التركية تكون موجهة ضد السياح الأجانب في حدها الأدنى.

لقد باتت تركيا أمام خيارات عدة، فهي ان شاركت في الحرب بشكل كامل تخشى من أن يلجأ "داعش" إلى نقل عملياته إلى الداخل التركي حيث تقول التقارير إنه بات للتنظيم حاضنة داخل العديد من المناطق التركية وأن هناك مئات المقاتلين الأتراك داخل التنظيم، وإن لم تشارك فالحسائر ربما ستكون مضاعفة واستراتيجية، فالولايات المتحدة الحليفة الاستراتيجية لتركيا في إطار العضوية في الحلف الأطلسي لن تنسى لتركيا مثل هذا الموقف وسترد لها في العديد من القضايا والمناطق، وربما أولى القضايا التي يمكن أن تظهر في هذا المجال، احتمال ان تلجأ واشنطن إلى اعتماد حزب العمال الكردستاني العدو التاريخي لتركيا والموصوف بالإرهاب حليفاً واقعياً ومجرباً لمحاربة إرهاب "داعش"⁽¹⁾.

يضاف لما ذكر ان هذه الحرب وضعت العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان في موقف بالغ التعقيد، فإقليم كردستان الذي كاد ان يسقط تحت وقع زحف "داعش" بعد سيطرته على الموصل بات ينظر بعين الريبة إلى الموقف التركي الذي تقاعس عن نجاته، وعلى وقع هذا الموقف بات الإقليم يراجع علاقاته بتركيا بعد ان وصلت إلى مستوى الشراكة⁽²⁾.

في 10 أيلول 2014، أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنه أوعز ببدء شن الغارات الجوية وأمر بتكثيفها في العراق، ومن أبرز الاجتماعات التي عقدتها دول التحالف كان اجتماع جدة يوم 11 أيلول 2014 على مستوى وزراء الخارجية، إذ اتفقت الولايات المتحدة والسعودية ومصر والعراق والأردن ولبنان وقطر والكويت والبحرين والإمارات وسلطنة عُمان على محاربة "داعش"، بما في ذلك العمل على وقف تدفق الأموال والمقاتلين إليه، وعلى "إعادة بناء المجتمعات التي روعها "تنظيم داعش" بأعماله الوحشية" كما جاء في وثيقة الاتفاق، ورغم حضور تركيا الاجتماعات ومشاركتها في النقاشات التي سبقت الإعلان عن وثيقة الاتفاق المعلن، فإن وزير خارجيتها بعد اتصاله بالمسؤولين في أنقرة امتنع عن التوقيع على الوثيقة⁽³⁾.

تركيا من جانبها أرسلت في الثالث من كانون الأول عام 2015 قرابة 150 جنديا وحوالي 25 دبابة إلى منطقة "بعشيق"، عن طريق البر بعد أن عدلت من موقفها بصدد التحالف ومصالحتها في العراق لاستبدال الوحدة العسكرية المكلفة بتدريب قوات البيشمركة آنذاك منذ عامين ونصف، بحسب رئاسة الأركان التركية، وأعلنت مصادر عسكرية تابعة لهيئة الأركان التركية، في وقت سابق مواصلة عناصرها تدريب وتأهيل قوات البيشمركة في 4 مناطق مختلفة من إقليم كردستان وذلك ضمن إطار مكافحة تنظيم "داعش"⁽⁴⁾.

¹. خورشيد دلي، تركيا والحرب على «داعش»: محنة السياسة وجدل الخيارات، صحيفة الحياة السعودية، العدد 597859 السبت 2014/9/19.

². المصدر نفسه.

³. ما هو التحالف الدولي ضد "تنظيم الدولة الإسلامية"؟، تقارير وحوارات، الجزيرة، 2015/1/6.

⁴. أحمد مصري، وجود القوات التركية في الموصل: الدوافع والدعايات.. وردود الفعل، تركيا بوست، على الرابط الإلكتروني: <https://www.turkey-post.net/p-95159>

توترت العلاقات بين بغداد وأنقرة مرة أخرى واعتبر رئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" وجود بعض وحدات الجيش التركي في منطقة بعشيق، اعتداءً سافراً على السيادة العراقية، وأعلنت الخارجية العراقية، استدعاء السفير التركي في بغداد "فاروق قايماقجي" وتسليمه مذكرة احتجاج على دخول قوات تركية إلى الأراضي العراقية، واعتبرت الوزارة في بيان لها، أن دخول قوات تركية إلى أراضي العراق دون علم الحكومة المركزية في بغداد خرق وانتهاك لسيادة البلد، وتجاوز على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، وفي محاولة منه لتهديد الأجواء بعث رئيس الوزراء التركي "أحمد داود أوغلو" إلى نظيره العراقي "حيدر العبادي" برسالة جاء فيها: إن تركيا لن ترسل أية قوات إضافية إلى بعشيق إلى حين زوال حدة التوتر العراقي إزاء القوات التركية، منوهاً إلى أن بلاده ستستمر في تقديم أنواع الدعم كلها إلى الحكومة العراقية في مواجهتها لإرهاب تنظيم داعش، مؤكداً رغبته في التنسيق والتعاون مع الحكومة بشكل مكثف في هذا الصدد⁽¹⁾.

وصلت أنقرة إلى نتيجة وهي أن بغداد ليست صديقة لمصالحها ولا تقبل بنفوذها، ولذلك قللت من أولويات علاقاتها مع بغداد لصالح جهات إقليمية أخرى أكثر فعالية وخاضعة لتأثيرها، ويشمل هذا حكومة إقليم كردستان والحشد الشعبي في جميع أنحاء الموصل، بالرغم من أن أنقرة لا تبدو عازمة على استدعاء بغداد مباشرة، ومنذ آذار 2009 عندما زار الرئيس التركي حينها عبد الله غول بغداد وإقليم كردستان، بدأت العلاقات بين أنقرة وأربيل بالتحسن بالرغم من التاريخ العاصف من العداء بين الأتراك والكراد في العراق وتركيا⁽²⁾.

ومن المهم أن نلاحظ أنه حين طالبت بغداد تركيا أن تسحب قواتها التي انتشرت في معسكر بعشيق، تحدثت أربيل عن دعم أنقرة، مشيرة إلى أن القوات التركية قد انتشرت بموافقة من حكومة إقليم كردستان والحزب الديمقراطي الكردستاني في إطار التحالف الدولي ضد "تنظيم الدولة الإسلامية"، إن الدافع وراء تعاون أنقرة مع حكومة إقليم كردستان يرجع إلى سياساتها الإقليمية حيث قامت قيادة حكومة إقليم كردستان التي حظرت الأحزاب السياسية المؤيدة لحزب العمال الكردستاني بالقبض على سياسيي حزب العمال الكردستاني، وأغلقت مكاتب حزب العمال الكردستاني، وهذا عمل لا يقدر بضمن اتجاه استراتيجية مكافحة الإرهاب لأنقرة ضد حزب العمال الكردستاني⁽³⁾.

ثانياً. استفتاء كردستان العراق:

لقد كانت من أعقد وأخطر المحطات التي مر بها العراق وحربه ضد "داعش" لازالت مستمرة هو موضوع الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان، والذي أجري يوم 25 أيلول 2017، وشمل محافظات الإقليم الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك)، بالإضافة إلى كركوك المتنازع عليها مع بغداد، الاستفتاء المدعوم من الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة رئيس الجمهورية العراقية السابق جلال الطالباني، جرى وسط معارضة التركمان والعرب

¹. المصدر نفسه.

². الوجود التركي في شمال العراق وآثاره الإقليمية واسعة النطاق، سلسلة دراسات مركز البين للدراسات والتخطيط مركز البين للدراسات والتخطيط، بغداد، 2016، ص 5 و 6.

³. المصدر نفسه. ص 9.

في محافظة كركوك، وهي من المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد وفق المادة 140 من الدستور العراقي، المفوضية وصفت عملية الاستفتاء بأنها جرت بنجاح، وبحضور مراقبين دوليين ومحليين، ولفتت إلى أن هذه هي النتائج النهائية قبل المصادقة عليها من محكمة الاستئناف⁽¹⁾.

المفوضية العليا للاستفتاء في إقليم كردستان أعلنت النتائج الرسمية بعد يومين من العملية، وكشفت أن 92.73% صوتوا بـ "نعم" لصالح الانفصال عن العراق، وأن عدد الذين صوتوا بالداخل بلغ نحو أربعة ملايين بنسبة مشاركة 72.16%، وأن نحو 7.27% صوتوا برفض انفصال الإقليم عن العراق وأن نسبة الأصوات الباطلة بلغت 1.21%⁽²⁾.

توافقت مصالح إقليم كردستان العراق بالاستقلال والانفصال مع طروحات تقسيم المنطقة المطروحة من قبل امريكا ودول اخرى وبوابة "داعش" كانت الممر، استغل الاكراد شعار محاربة "داعش" والمراهنة عليه عن طريق الاسهام في تحرير مناطق معينة ثم الاستيلاء على هذه المناطق وضمتها اليهم واعادة التوضع فيها وخلق مسارات سياسية وجغرافية واجتماعية جديدة، وبالتالي المضى في مخطط الانفصال وهذا ما اكده مؤخرا رفع علم إقليم كردستان في كركوك⁽³⁾.

رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قال "إن الحكومة العراقية لن تجري محادثات بشأن نتائج استفتاء الاستقلال غير الدستوري" مع حكومة إقليم كردستان العراق، وأكد خلال اجتماع مع قيادة العمليات المشتركة "لسنا مستعدين لمناقشة أو التفاوض بشأن نتائج الاستفتاء لأنه غير دستوري". وأضاف العبادي إنه سيحمل القائمين على إدارة كردستان العراق مسؤولية إجراء الاستفتاء وليس المواطنين الأكراد، وكان العبادي قال عشية التصويت إن الاستفتاء "يهدد العراق، والتعايش السلمي بين العراقيين، وخطر على المنطقة". "وتعهد بـ"اتخاذ إجراءات لحماية وحدة الأمن وحماية كل العراقيين"⁽⁴⁾.

بدأت عملية فرض الأمن في كركوك وهي عملية عسكرية شنتها القوات العراقية مدعومة بالحشد الشعبي ليل 15 تشرين الأول 2017 لاستعادة محافظة كركوك ومناطق متنازع عليها مع سلطات إقليم كردستان، وتمكنت خلالها من السيطرة على تلك المناطق بعد انسحاب قوات البيشمركة منها وهدفت العملية إلى فرض سلطة الحكومة الاتحادية على مناطق متنازع عليها مع الأكراد الذين سيطروا على بعضها عام 2014 وبعضها عقب الغزو الأميركي للعراق عام 2003⁽⁵⁾.

وبعد نحو عام من انطلاق العمليات العسكرية من الموصل في شمال العراق أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي السبت 2017/12/9 سيطرت قواته بشكل كامل على الحدود السورية العراقية، مؤكدا انتهاء الحرب ضد "داعش" في

¹. استفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات، الجزيرة نت، 2017/7/1.

². المصدر السابق.

³. أحمد الميالي، الجوانب الدستورية والقانونية لاستفتاء انفصال إقليم كردستان العراق، صحيفة المدار، العدد 4152، بغداد، 11 حزيران 2017.

⁴. العبادي: الحكومة العراقية لن تناقش نتائج الاستفتاء مع حكومة إقليم كردستان، BBC باللغة العربية، 2017/9/26.

⁵. عملية فرض الأمن بكركوك.. التفاصيل والأطراف المشاركة، قناة الجزيرة الفضائية 2017/10/19.

البلاد، وقال العبادي خلال افتتاح مؤتمر الإعلام الدولي في بغداد إن "قواتنا سيطرت بشكل كامل على الحدود السورية العراقية ومن هنا نعلن انتهاء الحرب ضد "داعش"⁽¹⁾.

وبانتهاء الحرب على تنظيم "داعش" وسيطرت قوات الحكومة المركزية على المناطق المتنازع عليها مع إقليم كردستان بدأت العلاقات بين العراق وتركيا تأخذ شكلاً جديداً على أساس ما حصل من أحداث خلال المدة من حزيران 2014 إلى كانون أول 2017 لا سيما موضوع قرار اكراد العراق بإجراء استفتاء الانفصال.

المطلب الثالث: تأثير تطور العلاقات العراقية – التركية على إقليم كردستان.

كان النموذج الكردي في إقليم كردستان العراق يمثل إلى حد ما نموذجاً مرضياً لتركيا، مما جعلها توسع علاقاتها بإقليم كردستان العراق سياسياً واقتصادياً إذ سعت تركيا لتطبيق حالة مشابهة في المناطق الكردية بتركيا، من خلال التوصل لوقف إطلاق النار مع حزب العمال الكردستاني الانفصالي، تعقبه بدء مباحثات سلام شامل ينال فيه الأكراد حقوقهم الثقافية والسياسية ضمن الدولة التركية الواحدة، فسّرت توجهات القيادة التركية من قبل حزب العمال الكردستاني بأنها ناتجة عن ضعف فيها، فاستغل ظروف الربيع العربي ليوسع عمله الإرهابي ويشكل تنظيمات إرهابية جديدة في سوريا تابعة له، ونكث بعدها كل الاتفاقات التي أبرمت مع الدولة التركية وقطع الطريق عمداً أمام التوصل لحل، وفي كردستان العراق استغل الساسة الأكراد الفوضى التي اجتاحت البلد فضلاً عن ضعف الحكومات التي تعاقبت على الحكم في بغداد بعد الاحتلال الأمريكي ليعملوا تنظيم (استفتاء) للاستقلال عن العراق بحجة أن من المستحيل البقاء ضمن عراقٍ موحدٍ يضم كل قومياته وطوائفه، بسبب سوء تصرفات الحكومة ضدهم، واضعين نصب أعينهم حلم قيام الدولة الكردية الكبرى، والطموح بقيادة الأكراد في المنطقة كلها، عبر القيام بالخطوة الأولى المتمثلة بالاستقلال عن العراق⁽²⁾.

إن علاقات أنقرة في السنوات الأخيرة مع إقليم كردستان العراق وزعيمه البارزاني كانت أقرب للتحالف منها للمواجهة ومردّد هذا التقارب الذي أتى بعد رفض تركي شديد لتشكيل الإقليم ثلاثة أسباب رئيسة⁽³⁾:

1. العلاقات الاقتصادية بين إقليم كردستان وتركيا.
 2. البارزاني أقرب سياسياً لأنقرة منه لبغداد، لاسيما في أوقات التوتر بينهما مثل ما حصل في أزمة معسكر بعشيقه فضلاً عن تعاونه معها في مواجهة حزب العمال الكردستاني.
 3. مثلت كل من أربيل وأنقرة للأخرى عامل توازن في مواجهة كل من بغداد وطهران.
- بالرغم من هذه العلاقة المميزة بين تركيا والإقليم؛ كان الموقف التركي حازماً وحاسماً في رفض الاستفتاء ومطالبة البارزاني بإلغائه وليس تأجيله واعتبرت أنقرة قرار البارزاني القاضي بالذهاب إلى الاستفتاء دون استشارتها خيانة للعلاقات الجيدة بين الطرفين، ولذا كانت ردة فعلها تجاهه حادة⁽⁴⁾.

¹. العراق يعلن "انتهاء الحرب" ضد "داعش"، صحيفة النهار، العدد 713003، لبنان، 9 كانون أول 2017.

37. Walter Posch, KURDISTAN AND ITS REFERENDUM, National Defence Academy, Vienna, September, 2017, p8.

³. سعيد الحاج، حسابات الربيع والخسارة التركية بعد استفتاء كردستان، الجزيرة نت، مقالات، 2017/10/23.

⁴. المصدر نفسه.

الموقفان التركي والعراقي أظهرتا توافقاً بصورة كبيرة على رفض الاستفتاء، لاستقلال كردستان العراق، رغم الخلافات التي تميز العلاقات بين البلدين، فقد رأى رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم، أن قرار الاستفتاء على استقلال الاقليم يعد خطوة خاطئة من أساسها، كما أكد في اتصال هاتفي مع نظيره العراقي حيدر العبادي، ضرورة العمل المشترك من أجل منعه⁽¹⁾. الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أعلن أنه سيقفل الحدود البرية مع إقليم كردستان العراق وهدد بوقف صادراته النفطية عبر تركيا، المتحدث باسم الحكومة التركية، بكر بوزداغ في حديث للصحفيين، قال إن بلاده تدعو إقليم كردستان لإلغاء الاستفتاء مبيّناً أن الاستفتاء يهدّد أمن تركيا القومي بشكل مباشر وأضافت وزارة الخارجية التركية في بيان أصدرته أن حكومة إقليم كردستان تهدد عبر تنظيم هذا الاستفتاء، سلام واستقرار العراق والمنطقة، قائلة إنها ستستخدم "جميع الوسائل المتاحة" في إطار القانون الدولي إذا ما هدد هذا الاستفتاء أمن تركيا. وفي بيان سابق لها قالت وزارة الخارجية التركية، إن أنقرة تعتبر قرار مجلس النواب العراقي حول الاستفتاء، إصراراً من بغداد على ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وأنها تدعم هذا القرار بقوة⁽²⁾.

السلطة المركزية في بغداد اتخذت قراراً بإغلاق سماء كردستان العراق امام العالم، مع تعليق كل الرحلات الجوية من الاقليم واليه في أول اجراء ملموس رداً على استفتاء الاستقلال الذي نظمته أربيل في اقليم كردستان، واعتبرته بغداد غير شرعي. وكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي طلب من حكومة إقليم كردستان تسليم المطارات الموجودة فيه الى الحكومة المركزية خلال مهلة ثلاثة أيام، تحت طائلة إغلاق الأجواء، لجأت بغداد ايضا الى تضيق آخر يتعلق بالقطاع الحيوي الابرز في الاقليم، وهو النفط. وفي بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء العراقي ان الحكومة التركية تعهدت حصر التعامل مع الحكومة الاتحادية في بغداد في موضوع تصدير النفط⁽³⁾.

أعلنت سلطات أنقرة وفي أول اجراء لها، إنهاء تدريب مقاتلي البشمركة الكردية، مكررة إنها ستأخذ خطوات أخرى رداً على استفتاء الاستقلال ، وكان الرئيس رجب طيب أردوغان قال في وقت سابق أن أكراد العراق سيتضورون جوعاً إذا قررت تركيا منع مرور الشاحنات والنفط عبر الحدود وهدد مراراً بفرض عقوبات اقتصادية لكنه لم يعط تفاصيل تذكر، و جدير بالذكر أن تركيا نقطة الاتصال الرئيسية لشمال العراق بالعالم الخارجي⁽⁴⁾.

التقارب في الاجراءات والتطور في العلاقات بين حكومة بغداد وانقرة أزاء استفتاء كردستان شكل عامل ضغط على حكومة إقليم كردستان التي أعلنت في بيان نشرته للحيلولة دون إطالة هذا العقاب الجماعي ندعو "رئيس الوزراء العراقي السيد حيدر العبادي مرة ثانية على أننا مستعدون لأي نوع من الحوار والتفاوض بموجب الدستور العراقي فيما يتعلق

¹ هل تتمكن بغداد وقوى إقليمية من إيقاف استفتاء كردستان؟، هيئة الاذاعة البريطانية BBC عربي، 2017/12/4

² تركيا ستغلق حدودها مع شمال العراق، الحرة، على الرابط الالكتروني:

leave/393843.htm <https://www.alhurra.com/a/kurdistan-referendum-turkey-asks-citizens>

³ موناليزا فريجة، بغداد تحاصر كردستان جواً مستشار البارزاني ل"النهار اللبنانية": نحن بناء سلام ومحاربون شرسون أيضاً ، النهار اللبنانية، العدد 672424، بيروت،

2017/9/28

⁴ المصدر نفسه.

بالمنافذ، التجارة الداخلية، تأمين الخدمات للمواطنين، البنوك والمطارات"، البيان مثل تحولاً في موقف السلطات الكردية⁽¹⁾.

أصدرت حكومة إقليم كردستان العراق بياناً عرضت فيه تجميد نتائج الاستفتاء على انفصال الإقليم ووقف إطلاق النار الفوري والبدء بحوار مفتوح بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية يركز على ثلاث نقاط⁽²⁾:

1. وقف إطلاق النار فوراً ووقف جميع العمليات العسكرية في إقليم كردستان.
2. تجميد نتائج عملية الاستفتاء التي أجريت في كردستان العراق.
3. البدء بحوار مفتوح بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية على أساس الدستور العراقي.

الخاتمة:

أن الباحث تمكن من اثبات الفرضية التي ذهب إليها وهي أن التقارب في العلاقات بين الحكومة العراقية المركزية في بغداد وانقره يؤثر وبشكل مباشر وكبير على إقليم كردستان العراق حكومةً وشعباً لا سيما في موضوع الانفصال والاستقلال لإقليم كردستان العراق.

إن استغلال حكومة كردستان العراق للظروف غير المستقرة التي مر بها البلد خلال المدة 2014 وما بعدها ومحاولة إجراء استفتاء الانفصال جاء بنتائج عكسية على غير ما تتمناه حكومة الإقليم أجبرتها على تنفيذ مطالب الحكومة المركزية ومن ثم البقاء في فلك المطالبة بالحقوق القومية للشعب الكردي التي طالما استغلتهما القيادات الكردية المتعاقبة على الإقليم، والسبب في ذلك يعود إلى أن موضوع الاستفتاء والانفصال لأكراد شمال العراق يهدد وحدة العراق وسلامة أراضيه من جانب، ويهدد الأمن القومي التركي بشكل مباشر وهذا ما لا تسمح به حكومة أنقرة مهما تكن الأسباب وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1. إن موضوع انفصال إقليم كردستان عن العراق موضوع قديم مضى عليه أكثر من نصف قرن تحاول القيادات الكردية تحقيقه ولكنها لا تنجح، والسبب هو عندما تكون الحكومة المركزية قوية ومستقرة إلى حد ما وتمتلك القدرة على مواجهة الأكراد تفشل أي محاولة من هذا النوع.

2. ينبغي على حكومة إقليم كردستان العراق وقياداته الكردية على اختلاف توجهاتها أن تعي جيداً مصالح القوى الإقليمية في المنطقة وعدم سماح تلك القوى بمشروع يمكن أن يكون نواة لمشاريع أخرى مشابهة لا سيما في تركيا وإيران. على الرغم من وجود قوى إقليمية وكبرى تسعى إلى مساندة مشاريع الانفصال ومنها "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية تحت شتى الذرائع.

3. بسبب امتلاك تركيا وإيران للقدرة العسكرية المتطورة وبسبب الظروف المعقدة للعراق والتي تجعله غير قادراً على الرد على أي تدخل في شؤونه الداخلية على الأقل في المدى المنظور، كل ذلك منح تلك الدول إمكانية التدخل العسكري بالقوة لفرض إرادتها تحت ذريعة تهديد أمنها القومي.

¹ حكومة كردستان العراق تدعو بغداد للحوار بشأن المطارات والبنوك وتغلق الطرق مع الموصل، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.france24.com/ar/20171012>

² حكومة إقليم كردستان تعرض تجميد نتائج الاستفتاء وبدء حوار مع الحكومة العراقية، BBC عربي، 25 تشرين الأول 2017.